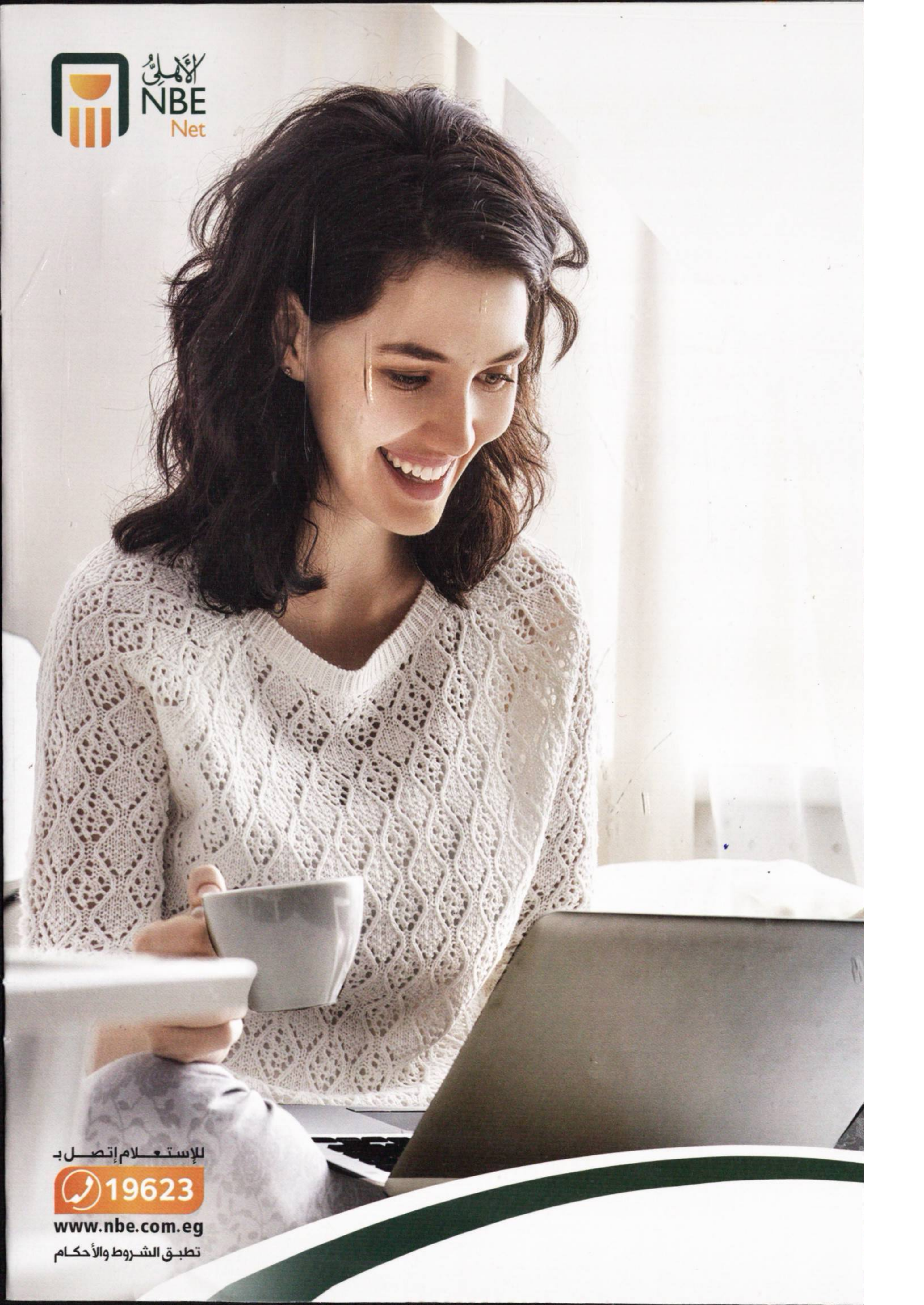


الشركات الأجنبية
تتوسع فى الاكتشافات
والبنوك المصرية
شريك فى المشروع القومى
لتوصيل الغاز

ملحق متخصص غير دورى فى أعمال وخدمات البترول والغاز يصدره «الأهرام الاقتصادى» - مايو 2019

الرئيس خلال تفقده مجسم مشروعات حقل ظهر

الغاز الطبيعى مستقبل مصر



الأهلي
NBE
Net
للإستعلام إتصل بـ
19623
www.nbe.com.eg
تطبق الشروط والأحكام



رئيس مجلس الإدارة

عبد المحسن سلامة

رئيس التحرير

خليفة أدهم

المحرر المسئول

جمال فاضل

نائب مدير التحرير للشئون الفنية

أحمد نصر

مدير الإعلانات

حسام عارف

Tel.

01001720725
25795366

تصميم الماكيت الأساسى: أحمد نصر

للحصول على النسخة الإلكترونية من ملحق الأهرام غاز يرجى التوصل من خلال زيارة الموقع على الرابط الآتي:
www.ik.ahram.org.eg

للمقترحات حول ملحق الأهرام غاز يرجى التواصل من خلال البريد الإلكتروني:
ik@ahram.org.eg.

يصدره:

الأهرام الاقتصادى

صدر العدد الأول ديسمبر 1950 برئاسة تحرير
د. بطرس بطرس غالى

CONTENTS

تتضمن الغاز الطبيعى ووقود الطائرات والسفن

690 مليون دولار زيادة 3 أشهر فى صادرات المنتجات البترولية و450 مليون فى وارداتها

حققت صادرات وواردات مصر من الغاز الطبيعى وال"جيت كيروسين" لتموين الطائرات وال"سول فويل" للسفن، معدلات نمو 84.9% على جانب الصادرات و19.7% على جانب الواردات، خلال الفترة يوليو- سبتمبر 2019/2018.

حققت صادرات المنتجات الثلاثة: الغاز، ووقود الطائرات، وتموين السفن، زيادة قيمتها 875.9 مليون دولار خلال الفترة يوليو - مارس 2018/2017 لتصبح 2736.8 مليون دولار مقابل قيمتها خلال الفترة 2017/2016 البالغة 1860.9 مليون دولار.

خلال العام المالى 2018/2017 زادت صادرات تلك المنتجات البترولية بقيمة 1458.7 مليون دولار عن قيمتها البالغة 2713.5 مليون دولار خلال العام المالى 2017/2016.

خلال الفترة يوليو - سبتمبر 2019/2018 زادت صادرات تلك المنتجات بقيمة 690.9 مليون دولار بمعدل نمو 84.9%، لتصبح 1504.5 مليون دولار مقابل 813.6 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام المالى 2018/2017،وانخفضت الواردات خلال العام المالى 2018/2017 بقيمة 161.2 مليون دولار لتصبح 9955.4 مليون دولار فى مقابل 1016.6 مليون دولار خلال العام المالى 2017/2016.

وعن موقف واردات المنتجات البترولية فقد زادت بقيمة 470.3 مليون دولار لتصبح 7538.6 مليون دولار خلال الفترة يوليو - مارس 2018/2017 فى مقابل 7168.3 مليون دولار فى الفترة نفسها العام الماضى 2017/2016.

وبقيمة 550.1 مليون دولار بمعدل نمو 19.7% زادت واردات المنتجات البترولية الفترة يوليو - سبتمبر 2019/2018 لتصبح 2728.1 مليون دولار مقابل 2278 مليون دولار خلال الفترة نفسها 2018/2017.

المصدر: من إعداد المحرر، النشرة الشهرية للبنك المركزى المصرى

تتراوح بين 1 - 1.5 مليار جنيه

مخصصات الدعم فى موازنة 2020/2019 قوة دفع للمشروع القومى للغاز

يرجح ان تزيد مخصصات دعم توصيل الغاز الطبيعى للمنازل بين 1 - 1.5 مليار جنيه فى موازنة 2019/ 2020 ليصبح اجمالى الدعم بين 4.5 و5 مليارات جنيه بدلا من 3.5 مليار جنيه فى موازنة 2018/2019 ما يمثل قوة دفع تمويلية لصالح المشروع القومى لتوصيل الغاز الطبيعى الذى انطلق منذ عام 1980 والذى يستهدف الوصول بمعدل التغطية بخدمة الغاز الى 10 ملايين وحدة فى ظل تحمل الخزانة العامة 60% من تكلفة التوصيل والـ40% التى يتحملها المواطن يتم تقسيطها عليه.

من ناحية اخرى ارتفع معدل تعاقدات توصيل الغاز الطبيعى فى الصعيد من 32% الى 63% بعد قرار تقسيط تكلفة ادخال الغاز على 6 سنوات بواقع 30 جنيها شهريا الذى تديره شركة «ايجاس» ممثلة لوزارة البترول من خلال احدى عشرة شركة قطاع عام وخاص جاءت التعاقدات من مناطق كانت الاكثر تعثرا فى التوصيل بمحافظتى قنا وسوهاج ومدرجة بخطة توصيل الغاز الطبيعى وتشمل مليونا و350 ألف وحدة على مستوى المدن والقرى ومشروعات الاسكان الاجتماعى والقومى التى تزود بالغاز لاول مرة.

تبلغ تكلفة توصيل الغاز 2160 جنيه حتى باب العقار والتوصيلات الداخلية لكل شقة وهى تكلفة ثابتة على مستوى جميع المحافظات.

تتقدم المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ومحافظات الصعيد من ناحية اولوية توصيل الغاز الطبيعى وايضا استكمال خطة التوصيل لمحافظة مطروح لتصبح جميع المحافظات مغطاة بخدمة غاز المنازل باستثناء الوادى الجديد.

وبلغ عدد الوحدات التى تم توصيل الغاز إليها منذ عام 2013 حتى الآن 2.7 مليون وحدة.

خلال 2018 تباين أداء الشركات المنفذة لتوصيل الغاز الطبيعى للمنازل حيث تبرز شركة «تاون جاس» التى نفذت اعمال توصيل غاز لـ283 ألف وحدة بتكلفة استثمارية مليار جنيه ما نتج عنه توفير 6 مليون اسطوانة بوتاجاز وتخفيض دعم موجه لاستيراد الاسطوانات بما يقرب من 600 مليون جنيه وانتهت الشركة ذاتها من تنفيذ 600 مشروع لتوصيل الغاز لقرى سياحية، مراكز تجارية وكمبوندات باستثمارات 300 مليون جنيه.



تتقدم المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ومحافظات الصعيد من ناحية اولوية توصيل الغاز الطبيعى وايضا استكمال خطة التوصيل لمحافظة مطروح لتصبح جميع المحافظات مغطاة بخدمة غاز المنازل باستثناء الوادى الجديد.

المهندس طارق الملا:

1.2 مليون وحدة سكنية يصلها الغاز فى 2019-2020


المهندس طارق الملا

تقرير: د.محمود جلالة

أكد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية الأهمية الحيوية للمشروع القومى لتوصيل الغاز الطبيعى. كوقود حضارى فى المنازل والمنشآت الصناعية والتجارية، فى ظل التوسع العمرانى الذى تقوم به الدولة بإقامة مشروعات قومية كبرى كالعاصمة الإدارية ومدينة العلمين الجديدة ومدينة الروبيكى الصناعية وغيرها، مثمنا جهود شركات توصيل الغاز الطبيعى سواء التابعة لقطاع البترول أو المملوكة للقطاع الخاص على الرغم من التحديات التى تواجهها وأبرزها زيادة أسعار الخامات والتى يتم استيراد أغلبها من الخارج.

واشار إلى أهمية التنسيق الكامل مع المحافظين ورؤساء الأحياء في المدن والقرى لإزالة أى عقبات قد تعوق أعمال توصيل الغاز لزيادة معدلات أداء تنفيذ المشروع خاصة بعد الإقبال الكبير من قبل المواطنين للاستفادة من مبادرة وزارة البترول بتطبيق نظام تقسيط التكلفة التى يتحملها المواطن فى المناطق التى يدخلها الغاز الطبيعى لأول مرة بواقع 30 جنيها شهرياً لمدة 6 سنوات بدون مقدم أو فائدة والتى أدت لنجاح المشروع فى تحقيق معدلات توصيل غير مسبوقة خلال عام 2018 ليصل إجمالي ما تم توصيله منذ بدء النشاط عام 1981 وحتى نهاية شهر مارس الماضى إلى نحو 9.8 مليون وحدة سكنية على مستوى الجمهورية والمخطط أن تصل إلى 10 ملايين وحدة سكنية في نهاية يونيو القادم.

وأوضح الملا أنه تم تنفيذ شبكات جديدة تكفى لتوصيل نحو 1.9 مليون وحدة سكنية خلال الفترة من يناير 2018 وحتى نهاية شهر مارس 2019 ، وتم التوسع في توصيل الغاز الطبيعى لأول مرة إلى 75 منطقة والمخطط أن يصل إلى نحو 85 منطقة جديدة خلال العام المالى الجديد 2020/2019 نتيجة زيادة معدلات التنفيذ شهرياً التي تتراوح ما بين 110 – 130 ألف وحدة سكنية ليصل إجمالي عدد الوحدات السكنية التي سيصلها الغاز الطبيعى إلى 1.2 مليون وحدة سكنية بنهاية العام المالى الحالى 2019/2018.

وفيما يخص العام المالى 2020/2019 أوضح الوزير أنه من المخطط توصيل الغاز الطبيعى إلى 1.2 مليون وحدة سكنية أخرى.

ومن جانبه قال المهندس أسامة كمال وزير البترول الأسبق أن الإنتاج الحالى من الغاز الطبيعى يصل إلى نحو 7.5 مليار قدم مكعب يوميا نتيجة عمليات البحث والاستكشاف الناجحة فى البحر المتوسط والصحراء الغربية خلال السنوات الثلاث الماضية، ومرجح أن يصل إلى 8.5 مليار قدم مكعب فى 2020/2019، فيما يبلغ الاستهلاك حاليا نحو 7.5 مليار قدم مكعب، وتصدر كميات يتم توفيرها من حصة الشركاء الأجانب أو من حصة مصر، مشيرا إلى أن تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغاز سيوفر للموازنة العامة للدولة على الأقل 2.5 مليار دولار سنويا.

وأكد المهندس حاتم عبد الغنى رئيس شركة غاز الأقاليم الوفر الكبير الذى يحققه المواطن من توصيل الغاز الطبيعى مقارنة بأنابيب البوتاجاز، موضحا أن نسبة العميل المنزلى الذى لديه بوتاجاز وسخان فى الآونة الأخيرة لا تتعدى 30% من إجمالى العملاء فى مصر. فمعظم العملاء فى الأماكن الشعبية وغير المخططة لديهم بوتاجاز فقط، والعميل الذى لديه بوتاجاز وسخان يستهلك فى الشهر نحو 25م3 والشريحة الأولى فى الغاز من صفر إلى 30 م3 المتر بـ175 قرشا أى أن فاتورته ستكون نحو 46 بينما من يستخدم أنابيب البوتجاز يستهلك أنبوبة ونصف إلى اثنتين فى الشهر أى 100 جنيه بالسعر الرسمى بجانب تكلفة التوصيل إلى المنزل. هذا بجانب عنصر الأمان بالنسبة للغاز واستمراريته.

وأفاد مصدر مطلع بأنه يوجد نوعان من أنابيب البوتاجاز هما الـ12.5 كجم وتكلف الدولة نحو 175 جنيها و25 كجم التجارية وتكلف الدولة نحو 228 جنيها، وبالتالى دخول الغاز الطبيعى يعنى توفير جزء كبير من استيراد البوتاجاز حيث يتم استيراد نحو 43 % من احتياجات البلاد من البوتاجاز، الذى يكلف مصر شهريا نحو 187 مليون دولار.

وأشار المصدر إلى أن المشروع القومى لتوصيل الغاز الطبيعى طبقا لتوجيهات القيادة السياسية يستهدف تغطية 85% من المناطق السكنية خلال السنوات الأربع المقبلة حتى 2022 وهو ما يوفر 40% إلى 45% من حجم الاستيراد، بحيث يقتصر استخدام البوتاجاز على المناطق النائية والمناطق الحدودية.

وتوقع المصدر ذاته أن يوفر المشروع طبقا لاستراتيجية البلاد 2022 نحو 110 ملايين دولار من فاتورة الاستيراد شهريا.

خبير فى اقتصاديات الغاز: 110 ملايين دولار وفرا شهريا فى فاتورة استيراد البوتاجاز عام 2022

شريف رياض رئيس مجموعة الائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلى المصرى:

525 مليار جنيه إجمالى التسهيلات للشركات والقروض المشتركة حتى نهاية مارس 2019

30٪ حصة «الأهلى المصرى» من القروض المشتركة و15٪ من تمويلات الغاز ومشتقاته

تسهيلات جديدة بنحو 67 مليار جنيه خلال عام 2019 لـ410حالات تحت الدراسة والموافقة والتفعيل

حوار: جمال فاضل

صرح رئيس مجموعة الائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة أن التسهيلات المباشرة للشركات بلغت 394 مليار جنيه نهاية مارس 2019 مقارنة بـ 358 مليارا فى يونيو 2018 بزيادة 36 مليار جنيه.

كما حقق البنك زيادة فى إجمالى التسهيلات لتبلغ 525 مليار جنيه نهاية مارس 2019 بزيادة قيمتها 46 مليار جنيه عن إجمالى التسهيلات فى يونيو 2018 والبالغة 479 مليار جنيه.



كما يدرس البنك تسهيلات ائتمانية جديدة تضاف إلى محفظة الائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة على مستوى جميع القطاعات تقدر بنحو 67 مليار جنيه خلال عام 2019 موزعة بين نحو 31 مليار جنيه لـ 260 حالة ائتمان تحت الدراسة ونحو 36 مليار جنيه لنحو 150 حالة ائتمان تحت الموافقة والتفعيل.

ويكشف شريف رياض رئيس مجموعة الائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة عن أنه ضمن التمويلات تحت الدراسة 5 حالات بقيمة 4 مليارات جنيه لمشروعات مرتبطة بالغاز ومشتقاته، إضافة إلى 15 قرضا مشتركا لشركات نشاطها ذات صلة بصناعة الغاز، وتمويلاتها بين 6-7 مليارات جنيه، مشيرا إلى أن حصة البنك من تمويلات الغاز ومشتقاته 15%

ويقود البنك الأهلى المصرى سوق القروض المشتركة فى الجهاز المصرفى من خلال حصة تتراوح بين 28% إلى 30%، وهى حصة تعزز رفع سقف القروض المستهدف ضخها خلال كل عام مالى جديد.

وعلى جانب صناعة الغاز ومشتقاته، يوضح رئيس مجموعة الائتمان أن تكلفة استيراد الغاز المسال بالنقد الأجنبى مرتفعة، مشيرا إلى أن آثار حقل ظهر والنمو المطرد فى إنتاجه من ناحية وآثار تنمية الحقول الأخرى من ناحية ثانية تدفع مصر بقوة فى اتجاه الاكتفاء الذاتى من الغاز وتوفيره لقطاعات الكهرباء والصناعة والبترول ومشتقاته وصناعة البتروكيماويات والمنازل وتموين السيارات، ومما يدلل على ذلك أن مصر خلال الـ 3 إلى 6 أشهر الماضية لم تستورد غازا مسالا.

ويعتقد أن مصر ستصبح مركزا لتصدير الغاز المسال خلال فترة زمنية تتراوح بين عامين إلى ثلاثة أعوام، استنادا إلى أن أغلب الاكتشافات هى للغاز وليست للبترول، والمرحلة المقبلة سيتم التركيز فيها على حقلى ظهر ونور والحقول التى يجرى تنميتها، ومحطتا الإسالة فى إدكو والبحيرة سيكون دورهما تصدير الغاز المسال إلى الأسواق الخارجية ما يعنى زيادة عائدات مصر من النقد الأجنبى.

حقلا ظهر ونور ومحطتا إدكو والبحيرة تدعم تحول مصر إلـــ

ويتوقع أن تكون صناعات: البتروكيماويات، الأسمدة، الحديد والصلب - ذات الاستخدام الكثيف للغاز الطبيعى- فرصة واعدة أمام البنوك لتقديم التسهيلات والقروض المشتركة بالعملتين المحلية والأجنبية. ويشدد على أن زيادة إنتاج مصر من الغاز تنعكس على الاقتصاد القومى خاصة لصناعة البتروكيماويات، حيث تتنوع وتتعدد استخدامات منتجات تلك الصناعة وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر: مواد التغليف، الأكياس، الحاويات، الصوب، خزانات الوقود، الأنابيب، سوائل التبريد، إطارات ومقاعد المركبات، الأجهزة والمعدات الكهربائية والإلكترونية. ومن ثم فإن توافر تلك المنتجات محليا يساعد بشكل كبير على التقليل قدر الإمكان والحد من استيرادها من الخارج بالنقد الأجنبى.

الجدير بالذكر أن حقل ظهر الذى تم اكتشافه عام 2015 من جانب شركة «إينى» الإيطالية يصنف بأنه أكبر كشف غاز بالبحر المتوسط ومن أكبر الاكتشافات على المستوى العالمى، حيث يبلغ احتياطى الحقل نحو 30 تريليون قدم مكعب من الغاز.

وتقود قطاعات: البترول، الغاز، الكهرباء، تمويل التجارة والمقاولات، الصناعات المتنوعة النسبة الكبرى من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك للشركات والقروض المشتركة.

شريف رياض

أداء حقل ظهر

على جانب ملف غاز ظهر فقد افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسى نهاية يناير 2018 حقل ظهر الذى يمثل إضافة قوية لدعم احتياطيات وإنتاج مصر من الغاز الطبيعى ويسهم فى تلبية احتياجات السوق المحلى من الغاز، بالإضافة إلى تشجيع كبرى الشركات العالمية فى ضخ استثمارات جديدة فى قطاع البترول.

وقد تم التشغيل التجريبى للمرحلة الأولى من المشروع فى ديسمبر 2017 بمعدل إنتاج 350 مليون قدم مكعب غاز يوميا يصل إلى أكثر من مليار قدم مكعب غاز يوميا قبل منتصف عام 2018. يرتفع إلى 1.7 مليار قدم مكعب غاز يوميا بنهاية العام، وباستكمال مراحل تنمية المشروع يصل الإنتاج إلى 2.7 مليار قدم مكعب غاز يوميا بنهاية عام 2019 ما يمثل 50% من إنتاج مصر من الغاز. وتتمثل أهمية مشروع حقل ظهر للاقتصاد المصرى فى جذب المزيد من الاستثمارات وفتح آفاق جديدة للبحث والاستكشاف فى البحر المتوسط خاصة فى المياه العميقة وتحفيز الشركات العالمية على تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف فى المناطق المجاورة، ما يزيد إنتاج مصر من الغاز الطبيعى.

سيوجه إجمالى إنتاج ظهر للاستهلاك المحلى للمساهمة فى تغطية احتياجات قطاعات الدولة الاقتصادية المختلفة. وأسهم إنتاج المرحلة الأولى (350 مليون قدم مكعب يوميا) فى خفض الواردات من الغاز المسال بنسبة 25% حيث حقق وفرا نحو 60 مليون دولار شهريا تعادل 720 مليون دولار سنويا، ومع نهاية 2018 وتحقيق الاكتفاء الذاتى ارتفع الوفر إلى 250 مليون دولار شهريا تعادل 3 مليارات دولار سنويا، ما يؤدى إلى توفير النقد الأجنبى. هذا بالإضافة إلى توفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

بلغ إجمالى الغاز المنتج من الحقول خلال العام المالى 2017 - 2018 نحو 2.1 تريليون قدم مكعب بمتوسط يومى 5757 مليون قدم مكعب، فى المقابل بلغ إجمالى الاستهلاك المحلى من الغاز الطبيعى خلال العام المالى ذاته نحو 2100 بليون قدم مكعب بمتوسط 5753 مليون قدم مكعب.

يعد قطاع الكهرباء من أكبر القطاعات المستهلكة للغاز بإجمالى 1314 بليون قدم مكعب (3600 مليون قدم \ يوم) بما يمثل 63% من حجم الاستهلاك المحلى للغاز الطبيعى، يليه قطاع الصناعة الذى يضم قطاعات: الأسمدة، الحراريات، الأسمنت، الحديد والصلب، بإجمالى استهلاك 474 بليون قدم مكعب (1298 مليون قدم مكعب \ يوم) ما يمثل 22%، ثم قطاع البترول ومشتقات الغاز بإجمالى 215 بليون قدم مكعب (590 مليون قدم مكعب/ يوم) تمثل 10% من إجمالى الاستهلاك المحلى، ثم قطاع المنازل بإجمالى استهلاك نحو 83 بليون قدم مكعب (225 مليون قدم مكعب/ يوم) وبنسبة 4%، وأخيرا قطاع تموين السيارات بإجمالى استهلاك نحو 14 بليون قدم مكعب (38 مليون قدم مكعب/ يوم) وبنسبة 1% من إجمالى الاستهلاك المحلى.

وخلال العام المالى 2017 \ 2018 تم الانتهاء من 6 مشروعات لمد خطوط الغاز فيما مشروعات الشبكة الجارى تنفيذها 2018 \ 2019 طبقا للتعاقدات المبرمة يبلغ عددها 9 مشروعات.

ـــــى مركز تصدير للغاز خلال 3 سنوات

علاء فاروق الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصرى:

63.3 مليار جنيه محفظة التجزئة المصرفية والمستهدف 65 نهاية 2018 - 2019

فروع الخدمة الإلكترونية ضمن استراتيجية التحول الرقمى وتقوم على الخدمات الذاتية للعملاء

خطة للوصول بمحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 100 مليار جنيه فى 2020

حوار: جمال فاضل

أوضح لـ «الاقتصادى» علاء فاروق الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع أنه فى إطار المشروع القومى الذى ترعاه وزارة البترول والخطة الطموحة لتوصيل الغاز الطبيعى بمناطق امتياز الشركات العاملة فى هذا المجال التى تغطى جميع أنحاء الجمهورية بما لديها من إمكانات تكنولوجية وخبرات فنية تمكنها من تعظيم القيمة المضافة من ناحية، وفى إطار الدور الريادى للبنك الأهلى المصرى فى دعم سياسة الدولة وتعظيم العائد الاقتصادى للارتقاء بمستوى جميع الخدمات التى تقدمها مؤسسات الدولة المعنية لجميع شرائح المجتمع المصرى، واتساقا مع ما تتبناه الدولة من سياسات فاعلة وجهود مبذولة لتخفيف وطأة الأعباء المعيشية عن محدودى الدخل وتوفير سبل الرعاية الكاملة والمناسبة لهم.

ولحاجة شريحة هؤلاء العملاء المستفيدين من المزايا العديدة التى يوفرها مشروع توصيل الغاز الطبيعى (للمنازل والوحدات التجارية المعادلة للمنزلى والإدارية) من أهمها ضمان توافر الغاز كمصدر أساسى للطاقة بتكلفة مناسبة بدون معاناة وتأمين الأفراد من أى مخاطر قد يتعرضون لها باستخدام الوسائل البديلة، ولأهمية تلبية احتياجات هؤلاء العملاء بأيسر الإجراءات التى تسمح لهم بتقسيط قيمة تكلفة إدخال الغاز لمنازلهم ووحداتهم التجارية المعادلة للمنزلى ووجوب تلبية احتياج تلك الشريحة من العملاء، فقد تم توفير نظام لتمويل هؤلاء العملاء ومنذ بداية تفعيل نظام تمويل مستهلكى الغاز الطبيعى تم جذب والتعاقد مع عدد 13 شركة من أكبر الشركات العاملة فى هذا المجال والتابعة للشركة القابضة للغازات الطبيعية إيجاس مع توفير التمويل لتوصيل الغاز الطبيعى لعدد 1.6 مليون وحدة سكنية بإجمالى حدود ائتمانية نحو مليار جنيه, ويستهدف البنك خلال العام الجارى تمويل تكلفة توصيل الغاز الطبيعى لعدد 5 آلاف فيلا بالقاهرة الجديدة بالتعاون مع شركة تاون جاس.

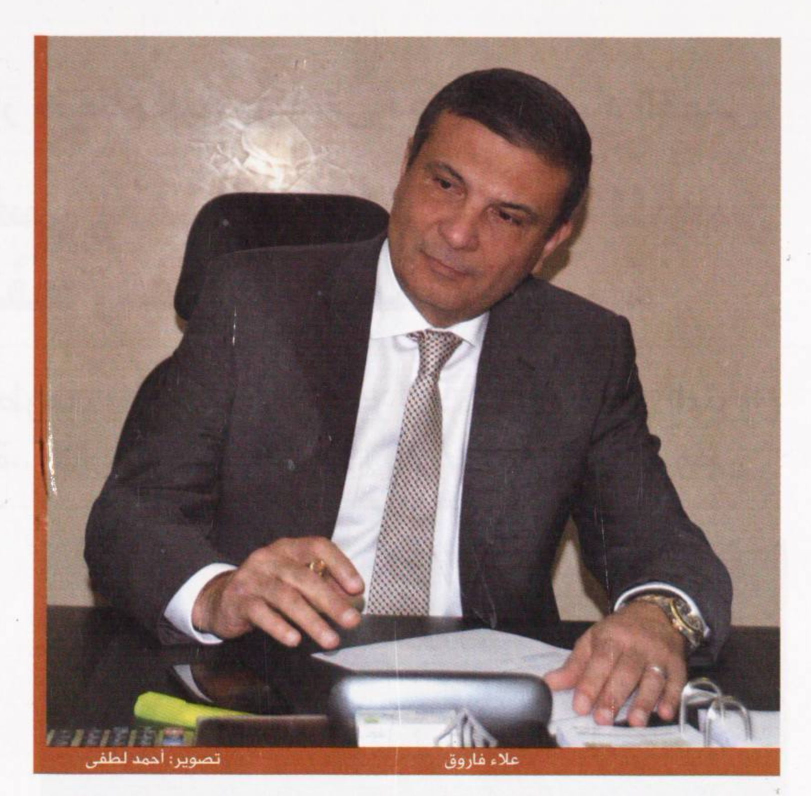
صرح علاء فاروق الرئيس التنفيذى لمنتجات التجزئة والفروع بالبنك الأهلى المصرى بأن البنك يستهدف خلال الفترة المقبلة إصدار منتج QRCODE الموحد وفقا وتعليمات البنك المركزى المصرى بالتعاون مع كل من شركة فيزا وماستر كارد وشركة بنوك مصر وهو عبارة عن وسيلة يتم التعامل بها لسداد المدفوعات إلى المتاجر الصغيرة بمختلف أنواعها وذلك من خلال المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الموبايل مثل الفون كاش والأهلى باى وهو يعتمد على الانتشار السريع مع المتاجر لتعميق ثقافة الشمول المالى، حيث يستهدف البنك ضم 250 ألف تاجر جديد خلال العامين المقبلين، مؤكدا أن تقنية QR Code تعد الأكثر فاعلية على مستوى العالم مقارنة بنقاط البيع الأخرى لانخفاض تكلفتها حيث لا تعتمد على أى أجهزة لدى التاجر لكنها مجرد رمز يقوم العميل أو المشترى بمسحه عبر الهاتف المحمول لإتمام عملية الدفع، ما يوفر عامل الأمان فى الشراء بشكل كبير وستتيح للبنوك التوجه لصغار التجار، وضم مزيد من المحال الصغيرة لمنظومة الدفع الإلكترونى، وهو ما يعزز بشكل كبير تحقيق الشمول المالى وتقليل التعامل النقدى، وضم القطاع غير الرسمى للمنظومة البنكية.

وأكد أنه فى ذات إطار استراتيجية التحول إلى مجتمع غير نقدى، وتعزيز الشمول المالى, قام البنك بطرح بطاقة المدفوعات الوطنية "ميزة"، وهى أول بطاقة دفع وطنية تصدرها البنوك المصرية، اضافة إلى طرح البنك حساب توفير المستقبل وهو حساب بدون مصاريف سنوية وبميزة التأمين على حياة العميل مجانا بجد أدنى لوثيقة التأمين 5 آلاف جنيه وحد أقصى 100 ألف جنيه حسب رصيد الحساب، بحيث فى حالة الوفاة يتم تعويض أسرة العميل بما يعادل رصيد الحساب للشهر السابق للوفاة، ويدر عائدا متزايدا يصل إلى 10.75 %حسب الرصيد بالحساب.

وأضاف الرئيس التنفيذى لمنتجات التجزئة والفروع أن البنك يحرص على جذب شرائح جديدة من العملاء لم تكن تتعامل مع الجهاز المصرفى، وبصفة خاصة شريحة

جذب والتعاقد مع 13 شركة لتوصيل الغاز الطبيعى لـ 1.6 مليـ

حصص شركات: غاز مصر 30٪ وتاون غاز 25٪ ووادى النيل 23٪ وريبـ



علاء فاروق — تصوير: أحمد لطفى

الشباب من طلبة الجامعات التى تتوافر لديها الرغبة فى التعامل مع التكنولوجيا الحديثة التى تمكنهم من الاستفادة من الخدمات المصرفية الإلكترونية التى يقدمها البنك لتلبية احتياجاتهم اليومية بوسائل سريعة وآمنة، لذلك قام البنك الأهلى بالتعاون مع شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية E-Finance بتوقيع اتفاقيات تعاون مع 27 جامعة مصرية على مستوى الجمهورية، منها القاهرة، أسيوط، المنيا، الإسكندرية، طنطا، لتوعية الطلاب وسداد مصروفات الدراسة، كما يتم التركيز على إصدار البطاقات المدفوعة مقدما لطلبة الجامعات، وقد بلغ عدد البطاقات المصدرة لطلبة الجامعات مليون بطاقة.

ويستهدف البنك بشكل أساسى التركيز على إضافة خدمات إلكترونية والعمل على تعميق ثقافة البطاقات البلاستيكية لدى العملاء، إلى جانب نشر ماكينات الـ POS نقاط البيع الإلكترونية ومحافظ الفون كاش، كما يسعى البنك للتوسع فى خدمات الإنترنت البنكى لتتم عبره جميع العمليات المصرفية، وذلك من خلال تقديم العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية التى تعمل على توفير وقت العميل، حيث يمكن للعميل إتمام جميع خدماته المصرفية ومنها التحويل بين الحسابات، سواء داخل أو خارج البنك، وسداد رصيد بطاقات الائتمان وغيرها، وذلك دون الحاجة إلى الذهاب لمقر البنك أو الفرع الخاص، كما يستهدف البنك إضافة المزيد من الخدمات منها ربط الودائع وكسر الودائع وتحويلها إلى الحساب الجارى للعميل، بجانب إجراء بعض المدفوعات الحكومية ومدفوعات فورى وأى فينانس، وفواتير الكهرباء والضريبة العقارية من خلال الإنترنت البنكى.

وعن أحدث موقف لمحفظة قروض التجزئة المصرفية فى البنك أشار إلى أنها تمثل نحو 12% من إجمالى محفظة قروض البنك التى بلغت نحو 63.3 مليار جنيه، منها 41 مليار جنيه قروضا شخصية، ومن المستهدف الوصول بها إلى نحو 65 مليار جنيه بنهاية العام المالى الحالى 2018-2019 من خلال التوسع فى مبادرة البنك المركزى المصرى للتمويل العقارى لمحدودى الدخل، وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية وجميع منتجات التجزئة المصرفية.

وأوضح أن منتج التمويل العقارى على رأس أولويات البنك الأهلى خلال الفترة المقبلة، حيث يحرص البنك على منح التمويل العقارى فى إطار مبادرة البنك المركزى لمحدودى الدخل، حيث يحتل البنك المركز الأول فى القروض المقدمة من القطاع المصرفى للمبادرة التى أطلقها البنك المركزى للتمويل العقارى فى عام 2014، مشيرا إلى أن البنك ضخ تمويلات لهذا القطاع تقدر بـ 6.7 مليار جنيه منها 6.5 مليار جنيه ضمن المبادرة، وقد استفاد من المبادرة نحو 63 ألف عميل، ويستهدف البنك قبل نهاية يونيو المقبل الوصول بإجمالى المحفظة إلى 7 مليارات جنيه.

مضيفا أن مشاركة البنك فى مبادرة البنك المركزى المصرى للتمويل العقارى يأتى فى إطار مساهمات البنك المستمرة فى تنفيذ خطط الدولة التى تهدف إلى تنمية الاقتصاد القومى ودعم المواطن المصرى فى المقام الأول ومساندة الفئات الأكثر احتياجا من المواطنين، وتنفيذا لسياسة البنك المركزى المصرى فى ترسيخ مبدأ الشمول المالى، حيث استحوذت فئة محدودى الدخل على 96% من إجمالى القروض الممنوحة داخل البنك.

وأكد علاء فاروق أن فروع الخدمة الإلكترونية هى نموذج جديد يقدمه البنك الأهلى المصرى ضمن استراتيجية التحول الرقمى للبنك الأهلى وهى فروع قائمة على مبدأ الخدمات الذاتية للعملاء بحيث تهدف إلى تقديم خدمة أفضل وأكثر اختلافا للعملاء خصوصا الشباب والعملاء الذين يتطلعون للحصول على خدمات سريعة توفر الوقت والجهد، الأمر الذى يجعل البنك الأهلى المصرى ما يؤكد دور الريادة للبنك فى زيادة الوعى المصرفى للعملاء حيث تضم تلك الفروع موظفين أو ثلاثة فقط لخدمة العملاء و لكن ليس بالمعنى التقليدى، فوظيفتهم هى مساعدة العملاء والرد على أى استفسار فى كيفية استخدام الخدمات المتاحة داخل الفرع والعمل على الترويج للخدمات المصرفية الإلكترونية بوجه عام مع الأخذ فى الاعتبار أن الخدمات المقدمة الآن ما هى إلا مرحلة أولى فقط وأنه جار العمل على التعديل والتطوير المستمر تلبية لاحتياجات ورغبات العملاء.

ويختم الرئيس التنفيذى لمنتجات التجزئة والفروع، مشددا على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم أولويات البنك خلال الفترة الحالية، حيث بلغ إجمالى محفظة القطاع نحو 57 مليار جنيه، منها 50 مليار جنيه تسهيلات مباشرة لعدد 67 ألف عميل، و7 مليارات جنيه تسهيلات غير مباشرة، هذا قد تم منح تمويلات فى إطار مبادرة البنك المركزى لعدد 36 ألف عميل بمحفظة قدرها 33 مليار جنيه، ويستهدف البنك الوصول بمحفظة هذا القطاع بنهاية العام المالى الحالى 2019/2018 إلى 65 مليار جنيه، ولدى البنك خطة طموحة للوصول بتلك المحفظة إلى 100 مليار جنيه بحلول عام 2020

ـــــون وحدة سكنية بإجمالى حدود إئتمانية مليار جنيه

ـــــكو غاز 6٪ من إجمالى محفظة تمويل توصيل الغاز



برنامج عمل لاستمرار «قطاع البترول» فى دعم الاقتصاد القومى

الاستقرار السياسى يحفز الشركات الأجنبية للتوسع فى اكتشافات النفط والغاز فى الصحراء الغربية

شركة جنوب الوادى طرحت 10 قطاعات بالبحر الأحمر للبحث عن البترول والغاز فى مزايدة عالمية.. الأول من أغسطس 2019 موعد تلقى العروض

شهدت الفترة الماضية نشاطا مكثفا فى جميع أنشطة صناعة البترول والغاز الطبيعى، ضمن برنامج عمل طموح لاستمرار قطاع البترول فى اداء دوره لدعم الاقتصاد المصرى وخطط الدولة فى التنمية وتحسين المناخ الاستثمارى وزيادة العوائد الاقتصادية وتحسين الخدمات المعيشية لجميع شرائح المجتمع.


حقل ظهر

توازت مع التطورات الحديثة توقعات رئيسية هى:

• بدأت شركة إينى حفر بئر استكشافية فى حقل نور البحرى فى امتياز (شروق) بشمال سيناء فى أغسطس 2018، وتشير التكهنات المبكرة الى أن تكون النتائج واعدة للغاية ، مع احتمال العثور على حقول غاز أخرى.

• ارتفعت أسعار الوقود فى يونيو 2018 ، مع ارتفاع أسعار البنزين والسولار بنسبة 35 ٪ و50 ٪ على التوالى. ومن المرجح أن يؤدى ذلك إلى زيادة معدل استهلاك الوقود، حيث من غير المتوقع ان تؤدى الزيادة فى الاسعار الى تغير نمط الاستهلاك.

• بلغ الانتاج الأول لحقل غاز ظهر نحو 1 مليار قدم مكعب يوميا. وقد شارك كل من شركتى: روسنافت، وبريتش بتروليوم فى هذا المجال من خلال شراء حصص بنسبة ٪30 و٪10 على التوالى ، وهو ما يمثل استثمارا مشتركا بقيمة 1.95 مليار دولار أمريكى.

• ومن المتوقع الانتهاء من مشاريع التوسع والتحديث فى مصافى مسطرد وميدور فى عامى 2019 و2020 على التوالى ، ما يجلب قدرة اضافية بنحو 84 ألف برميل / يوميا بنهاية عام 2018 و60 ألف برميل / يوميا فى نهاية عام 2019 / أوائل عام 2020

الاستكشافات القريبة من الشاطئ

لقد ثبت نجاح الاستكشافات القريبة من الشاطئ سواء داخل الامتيازات القائمة أو حولها ، وذلك من حيث عدد الاكتشافات أو من خلال استخدام البنية التحتية المتاحة حاليا لتقليل التكاليف، إذ إن أعماق المياه الضحلة والبنية التحتية غير المستغلة أو سهلة التعديل تسمح بسرعة الاكتشاف وتؤدى لتقدم الإنتاج. وقد تم اكتشاف حقل النورس فى يوليو 2015 فى امتياز أبو ماضى الغربى ، وبدأ الإنتاج من الحقل فى مايو 2016

ومن المحتمل أيضا أن يحدث عدد من الاكتشافات والآبار الأخرى التى يتم حفرها لتسير على الوتيرة السريعة نفسها لحقل النورس. وفى يونيو 2016 حقق حقل بلطيم SW-1 انتاجية جيدة وصلت الى نحو 70-80

154.2 مليون دولار استثمارات بريتش بتروليوم وأباتشى للتوسـ

اهتمام شركة APEX ENERGY من خلال شراء حق امتياز قطعتـ



تحليل يكتبه الخبير المصرفى:
محمد البيه

مليار متر مكعب من الغاز، وقد استتبعه تقييم ناجح اخر لبئر جديدة فى أغسطس من العام نفسه.
وقد كان المشروع سريع المسار كذلك وبدأ الانتاج فى عام 2018. بعد تقييم بئر جنوب غرب بلطيم ، قامت شركة إيني برفع توقعاتها من احتياطي الغاز من خلال موارد المياه الضحلة الى ما يقدر بنحو 1 تريليون قدم مكعب. وأيضا بدأت اعمال الحفر فى حقل شمال غرب نيدوكو فى 7 مايو 2016 وبدأ الانتاج فى 2018

الاستكشافات البرية

شهدت الصحراء الغربية اهتماما متزايدا مع تحسن الاستقرار السياسى والتنظيمى. وكان هناك المزيد من اكتشافات النفط والغاز على حد سواء خارج مراكز الإنتاج القائمة ، مع وجود مساحات فى المنطقة تشير إلى إمكانات وجود احتياطيات أخرى وتقوم شركة أباتشى -أكبر شركة للحفر فى مصر- بتركيز جهودها على حوضى الفجر والعلمين فى الصحراء الغربية ، بينما تعمل أيضا على حفر الآبار فى حوض شوشان.
و قد أعلنت شركة أباتشى للطاقة عن تخصيص 909 ملايين دولار من الاستثمارات فى امتيازات الصحراء الغربية خلال 2017/2016
سيتم تقسيم الاستثمار المقترح إلى قسمين ، مع خطة لحفر 74 بئرا بتكلفة 552.5 مليون دولار و23 بئرا استكشافية بتكلفة 346.4 مليون دولار. هذا ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج اليومي إلى ما يقارب 146 ألف برميل من النفط و810 آلاف قدم مكعب من الغاز. علما بأن شركة اباتشى للطاقة حصلت على مساحة كبيرة من الامتيازات -نحو 14 ألف كيلومتر مربع- داخل الصحراء الغربية ، التى تتوافر للشركة معرفة واسعة بها وقد طورت العديد من العمليات الناجحة بها.
يمثل حفر آبار جديدة برية منخفضة التكلفة إضافة جيدة للإنتاج الحالى كما يمثل أيضا عرضا استثماريا جاذبا لشركة أباتشى ، وربما لمشغلين آخرين ، حيث إنها تتطلع إلى زيادة إنتاجها العالمى مع الحفاظ على التكاليف المالية فى ظل بيئة أسعار النفط المنخفضة.
و قد تشجع التكاليف المنخفضة والمتعلقة بالحفر والتطوير فى المناطق البرية على التركيز فى التنقيب فى الصحراء الغربية. كما أبلغت "شل" عن اكتشاف غاز فى امتياز علم الشاويش ، وإن كان 0.5 طن مترى 14-مليار متر مكعب- فى جولة العروض الدولية لعام 2016 ، ست من المجموعات الـ11 المعروضة كانت فى الصحراء الغربية ، ويتوقع أن يكون هناك اهتمام جيد من قبل شركة Apex Energy بشراء حق الامتياز للقطعتين 8 و9 فى الصحراء الغربية، بما يمثل الاستثمار الأول لها بمصر. وقد تشكلت تلك الشركة فى عام 2016 من خلال تمويل بقيمة 500 مليون دولار من قبل واربورغ بينكوس. وقد حصلت الشركة على مجموعتين: منطقة غرب بدر الدين ومساحتها 4180 كم مربع، ومنطقة جنوب شرق المليحة ومساحتها 2535 كيلومتر مربع فى الصحراء الغربية ، مع التزامها باستثمار 45.9 مليون دولار. كما سيتم استخدام رأس المال للحصول على البيانات السيزمية ثلاثية الأبعاد ومعالجتها. مع التركيز الحصرى على الاستكشاف والخبرات المصرية فى التشغيل.
ستستثمر شركتا: "بيرتش بتروليوم" و"شل" مبلغ 46 مليون دولار و35.5 مليون دولار على التوالى ، مع تطلع الأخيرة للتوسع فى عمليات استكشاف الغاز الناجحة فى الصحراء الغربية ، فيما تتطلع الأولى إلى تعزيز الاستكشاف فى خليج السويس. وسوف تلتزم أباتشى للطاقة برصد استثمار بقيمة 72.7 مليون دولار فى مجموعتين فى غرب الصحراء.

الاصلاحات والاستكشافات المتوقعة

تبذل الحكومة المصرية جهدا لاجتذاب المزيد من الاستثمارات لقطاع النفط والغاز على وجه الخصوص، وهذا يفسر قيام الحكومة بسداد مستحقات الشركات الكبرى حيث سددت أكثر من 5.4 مليار دولار فى عام 2016
وتجرى حاليا مناقشات جديدة داخل الحكومة المصرية لاعادة جدولة الديون للسداد خلال عام 2019
أتاحت الحكومة الفرصة لمناقشة هياكل أسعار الغاز فى الاستكشافات الجديدة. بيد أن السعر القياسى بالنسبة للغاز قد تم تحديده عند 2.65 دولار لكل مليون وحدة حرارية ، وتناقلت التقارير أن الشركات العاملة فى مصر قد تفاوضت على أسعار تتراوح بين 3 و5.88 دولار لكل مليون وحدة حرارية بما يسمح للمنتجين، مع الأخذ فى الاعتبار جوانب مثل عمق الخزان والمسافة من الشاطئ.
فى مارس 2019 أعلنت شركة جنوب الوادى المصرية القابضة المزايدة العالمية بالبحر الأحمر والمكونة من 10 قطاعات ودعت الشركات المتخصصة فى مجال البحث والاستكشاف عن البترول والغاز لتقديم عروضها فى موعد نهايته الأول من أغسطس 2019

مؤشرات التطور فى قطاع البترول والغاز:

المؤشر	2016	2017	2018	2019 (متوقع)	2020 (متوقع)	2021 (متوقع)	2022 (متوقع)
انتاج الخام والغاز الطبيعى المسال (بالالف برميل / يوميا)	684	657	672.2	687.8	695.5	699.3	699.6
انتاج الغاز الطبيعى (بالمليار متر مكعب)	42.1	40.8	60.7	73.1	77.1	75.1	73.2
استهلاك الغاز الطبيعى (بالمليار متر مكعب)	51.3	56.4	59.8	62.2	64	66	67.9

ـــع فى استكشاف الغاز فى الصحراء الغربية وخليج السويس

ـــين للاستكشاف فى الصحراء الغربية

يمول منفردا المناطق الصناعية القائمة والمزمع إنشاؤها بسبع مدن بالبحيرة

3 اتفاقيات لتوصيل الغاز تصعد بمحفظة «التنمية الصناعية» تحت المليار جنيه

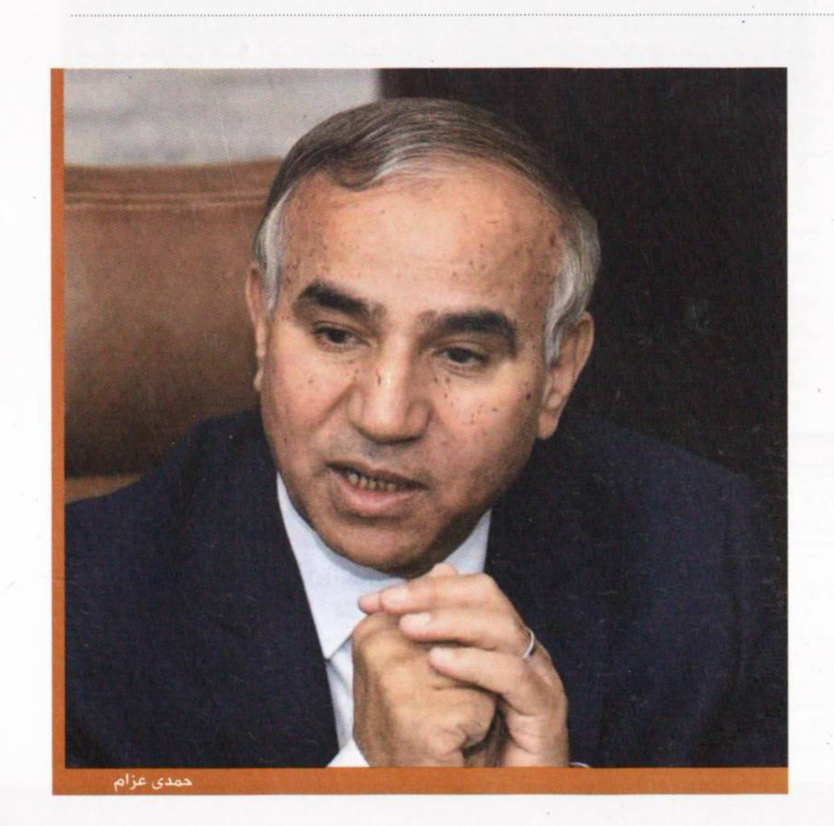
ماجد فهمى: عملاء التمويل متناهى الصغر والعقارى والغاز أكثر انتظاما فى السداد

حمدى عزام: الغاز الطبيعى بوابة للشمول المالى وقاعدة عملاء تمويل التوصيل 140 ألفا و10 آلاف تحت الدراسة

تحقيق: جمال فاضل

ينفرد بنك التنمية الصناعية من خلال محفظة قروض قيمتها 500 مليون جنيه بتمويل توصيل الغاز الطبيعى والمرافق والخدمات العامة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المناطق الصناعية القائمة والمزمع إنشاؤها فى: حوش عيسى، إدكو، رشيد، النوبارية، كوم حمادة بمحافظة البحيرة، بمقتضى 3 اتفاقيات تنسيق أطرافها البنك والغرفة التجارية للمحافظة وشركة قطاع خاص متخصصة فى توصيل الغاز الطبيعى.




حمدى عزام

توسيع نطاق تمويل الغاز ليغطى الصعيد والتعاقد مع شركات جدي


ماجد فهمى

التمويلات الجديدة التى سيضخها البنك للغاز ومرافق وخدمات عامة أخرى تنفيذا للاتفاقيات الثلاث بمحافظة البحيرة، تصعد بمحفظته للنشاط الأول تحت 877 مليون جنيه، حيث ضخ البنك حتى منتصف مارس 2019 نحو 377 مليونا وتصعد بمحفظته للتجزئة التنموية - تشمل التمويل العقارى والغاز – تحت سقف الـ2 مليار جنيه، حيث بلغ رصيدها 1.383 مليار جنيه حتى منتصف مارس 2019

وامتدادا لتصريح استثنائى لـ«الاقتصادى» يشدد ماجد فهمى رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية على أن التشغيل الائتمانى بالبنك يقوم على اختيار أنشطة تتوافق مع التوجه الاقتصادى للدولة بما يعنى أن البنك يعمل فى إطار أفضليات للتمويل وأغراضه وهل يخدم التوجه الاقتصادى الكلى من عدمه؟ وهذا يفسر أولوية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقارى لمحدودى الدخل.

فى إطار التجزئة التنموية التى تقود محفظة قروض وتسهيلات البنك حيث إنها تحقق الاستقرار الاجتماعى من ناحية، وعملاء التمويل متناهى الصغر والتمويل العقارى والغاز الطبيعى أكثر العملاء انتظاما فى السداد من ناحية أخرى.

وبالتوازى مع آلية التجزئة التنموية يمول البنك الصناعة من خلال الشركات الكبرى التى تولد فرص عمل وتقدم منتجا للتصدير، مشيرا إلى أن طفرة تمويل توصيل الغاز الطبيعى من جانب البنك حدثت عام 2017، واستهداف استمرار الطفرة يمثل استراتيجية للبنك خلال السنوات: 2019، 2020، 2021، ويخطط لتوسعة نطاق تمويل الغاز ليغطى الصعيد والتعاقد مع شركات أخرى.

عن أحدث موقف لأداء بنك التنمية الصناعية على مستوى تمويل توصيل الغاز يقول حمدى عزام نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذى: إن التعاقدات بين البنك وشركات توصيل الغاز - شركتين قطاع عام هما سينا جاس والقاهرة للغاز، شركتين قطاع خاص - بدأت بـ 11 ألف وحدة عام 2011 قفزت إلى 61 ألف وحدة فى 2012 و121 ألف وحدة فى 2016 و181 ألف وحدة فى 2017 و376 ألف وحدة حتى نهاية 2018

بلغت تمويلات البنك 100 ألف جنيه فى عام 2011 ارتفعت إلى 2.3 مليون جنيه عام 2012 وتضاعفت على التوالى خلال السنوات: 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، حتى منتصف مارس 2019 لتصبح قيمتها على التوالى: 14.4، 18.9، 44.6، 61.7، 121.7، 300، 377 مليون جنيه.

يحقق تمويل توصيل الغاز للمنازل والإسكان الاجتماعى أهميتين للدولة وللمواطن المستهلك، حيث يخفف العبء عن الموازنة العامة من خلال توفير النقد الأجنبى الموجه إلى استيراد غاز البوتاجاز، بالإضافة إلى الأهداف البيئية المتمثلة فى تخفيض الأثر السلبى من استخدام وسائل أخرى بديلة للغاز ضارة بالبيئة والصحة العامة كالمازوت والسولار، وبالنسبة للمواطن المستهلك فيوفر الغاز مصدرا أساسيا للطاقة بتكلفة مناسبة شاملة قسطا يصل إلى 60 جنيه شهريا بدلا من أسطوانة الغاز التى يتراوح سعرها بين 50 و 100 جنيه ويرتفع إلى 150 جنيها فى أزمات الطلب عليها فى بعض المحافظات.

يقر أن التمويلات التى سيضخها البنك تضاعف معدل نمو محفظة قروض الغاز من ناحية والتجزئة التنموية من ناحية أخرى، حيث إن الاتفاقيات تستهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء فى المناطق والمجمعات الصناعية القائمة بمحافظة البحيرة والمخطط إنشاؤها فى خمس مدن بالمحافظة.

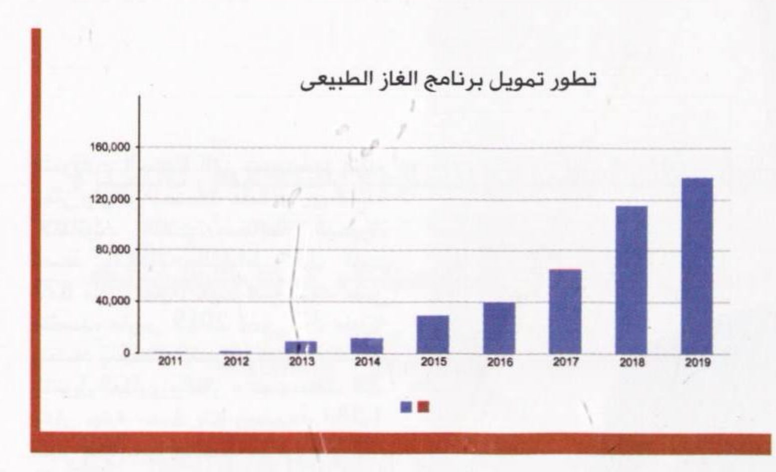
يشير إلى أن تاريخ التجزئة التنموية داخل محفظة قروض وتسهيلات البنك استوعب طفرات الطلب، فقد كانت قيمتها 14 مليون جنيه عام 2011 وتوالت قفزاتها حتى بلغت 1.385 مليار جنيه حتى منتصف مارس 2019، فيما محفظة قروض وتسهيلات البنك زادت بقيمة 721 مليون جنيه خلال الفترة من يناير إلى منتصف مارس 2019 لتصبح 10.661 مليار جنيه بمعدل نمو 8.5% عن رصيدها البالغ 9.940 مليار جنيه فى نهاية ديسمبر 2018

يعتقد نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذى أن الغاز الطبيعى بوابة للشمول المالى، مستندا إلى عدد عملاء البنك الذين تم تمويل توصيل الغاز لوحداتهم 140 ألفا وهناك 10 آلاف عميل تحت الدراسة والتسديدات الشهرية من الغاز نحو 10 ملايين جنيه.

يعتقد أيضا أن البنوك قادرة على المشاركة بقوة فى تنفيذ المشروع القومى لتوصيل الغاز الطبيعى، فى هذا الاتجاه يضع بنك التنمية الصناعية جميع إمكانياته للتعاون مع كل شركات توصيل الغاز سواء للمنازل أو المصانع.

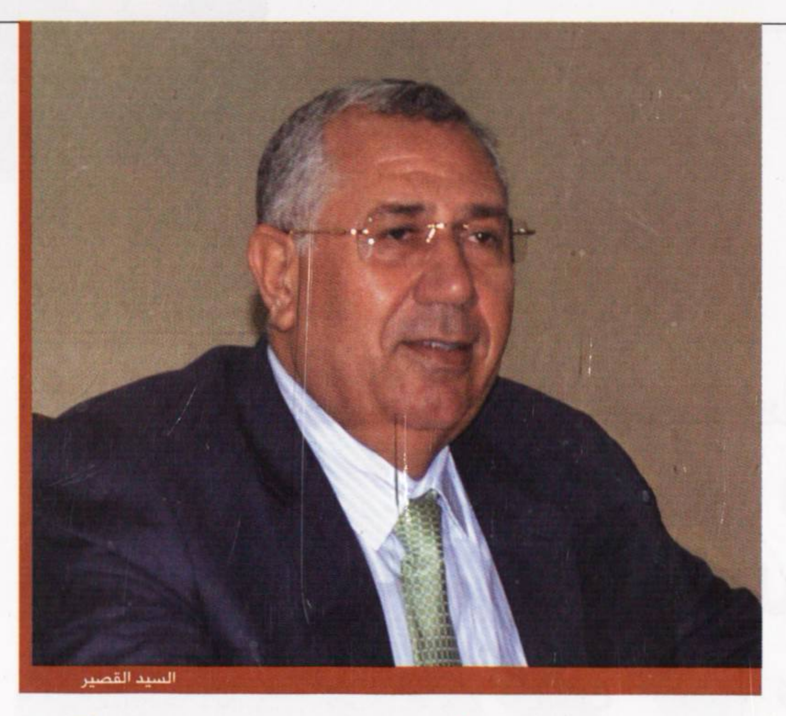
يكشف عن أن المستفيد الأول من الاتفاقيات مع محافظة البحيرة والغرفة التجارية هى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى شكل دعم من خلال إدراجها ضمن برنامج التمويل تحت مبادرة البنك المركزى بسعر عائد 5%، مضيفا أن تطبيق المبادرة على المشروعات القائمة التى تتراوح إيراداتها من مليون جنيه حتى أقل من 50 مليون جنيه سنويا، وبالنسبة للمشروعات الجديدة التى يتراوح رأس مالها المدفوع من 50 ألف جنيه حتى 5 ملايين جنيه للمشروعات الصناعية وأقل من 3 ملايين جنيه للمشروعات غير الصناعية، كما تستهدف المبادرة الشركات والمنشآت الصناعية المنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات مع العناية بالمشروعات ذات الأفكار المبتكرة والمشروعات التى تستهدف التصدير، ويمكن تصنيف الشركات حديثة التأسيس العاملة فى قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة وفقا لتعليمات البنك المركزى الخاصة بشركات القطاع الصناعى.

يختم بأن تمويل البنك ليس مقصورا على تمويل الغاز بل يتسع لتمويل رأس المال العامل للعميل (مواد أولوية، خامات وأوراق تجارية) بالإضافة إلى تمويل الآلات والمعدات المطلوبة للعملية الإنتاجية.



عدد الوحدات وقيمة تمويلات الفترة بين 2011 - 2019									
البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المنصرف بالوحدة	501	1534	9626	12654	29775	40355	64977	86917	13700
المنصرف بالألف جنيه	0.1	2.3	14.4	18.9	44.6	61.7	121.7	193	377

تطور محفظة التجزئة التنموية من 2011 حتى 2019				
البيان	عدد القروض	نسبة النمو	بالمليون جنيه	نسبة النمو
30/9/2011	1020	0٪	22.8	0٪
31/12/2011	1800	76٪	61.4	169٪
31/12/2012	4000	292٪	105.9	364٪
31/12/2013	9700	851٪	149.3	555٪
31/12/2014	13000	1175٪	195	755٪
31/12/2015	26000	2449٪	325	1325٪
31/12/2016	35500	3380٪	462	1926٪
31/12/2017	51400	4939٪	689	2922٪
31/12/2018	112800	10959٪	1261	5431٪
17/3/2019	126900	12341٪	1383	5966٪



السيد القصير

بعد تفعيل قرار مجلس الإدارة فى مارس 2018

الزراعى المصرى يستحدث إدارة مركزية لطلبات تمويل الغاز الطبيعى للمنازل

تخطط خلال 2019 الادارة التنفيذية للبنك الزراعى المصرى للانتهاء من البنية التكنولوجية برامج وتطبيقات تربط الفروع لتمويل توصيل الغاز الطبيعى للمنازل للفئات المحدودة والاسكان كمرحلة اولى فى اطار المشروع القومى لاحلال الغاز الطبيعى محل البوتاجاز للاستخدام المنزلى.

يأتى تنفيذ البنية التكنولوجية فى اطار هيكلة واسعة لمنتج تمويل توصيل الغاز ضمنها قرار مجلس ادارة البنك الزراعى المصرى فى سبتمبر 2017 وتم تفعيله فى مارس 2018 ويقضى بانشاء ادارة مركزية لتنفيذ طلبات تمويل توصيل الغاز الطبيعى بدلا من الآلية الحالية المنفذة عبر أربع أفرع رئيسية متخصصة فى تمويل الغاز الطبيعى وموزعة بواقع فرعين فى قنا وسوهاج وفرعين فى مطروح والقاهرة.

تراهن الادارة التنفيذية العليا للبنك الزراعى المصرى برئاسة السيد القصير من خلال الهيكلة الجارى تنفيذها لتوصيل الغاز بمحفظة تعاقدات لتمويل الغاز الطبيعى لوحدات سكنية مع شركة "تاون جاس" الحكومية بعدد 275 ألف وحدة وشركة اخرى قطاع خاص نطاق اعمالها فى الفيوم وقنا وسوهاج بعدد 200 الف وحدة بقيمة اجمالية 702 مليون جنيه مع الشركتين وهى تعاقدات مبرمة منذ 2015 حتى 2018 تمثل عامل قوة اضافيا لخبرة البنك فى تشغيل تمويل الغاز التى تبدأ منذ عام 2015 من خلال قطاع التسويق الزراعى وهو التشغيل الذى تم تنفيذ تمويل الغاز لعدد 23 ألف وحدة فى سوهاج وقنا والقاهرة بما قيمته 35 مليون جنيه مضافا اليها 45 جنيها مصاريف ادارية بواقع 1500 جنيه تكلفة التوصيل للوحدة و37 جنيه قيمة وثيقة تأمين لتغطية التعثر فى السداد بمقتضى اتفاقية مع شركة قناة السويس للتأمين.

يبلغ عدد الوحدات تحت التوصيل والمبرم بشأنها عقود بين البنك والشركتين 452 ألفا من أصل 475 ألف وحدة باجمالى قيمة عقود 667 مليون جنيه.

يبلغ الحد الاقصى لتمويل توصيل الغاز 9 آلاف جنيه موزعا على ست وحدات بسعر فائدة تم تعديله ليصبح 18% للمنازل و19% للمحلات التى تستخدم الغاز الطبيعى وسجلت نسبة عدم الانتظام فى السداد 2.8% توازى 400 الف جنيه منسوبة الى اجمالى تمويل للوحدات المنفذة البالغ 35 مليون جنيه.

تقوم الشركة التى تنفذ توصيل الغاز الطبيعى للوحدة بتلقى طلبات العملاء على ان يقوم البنك بسداد مستحقات الشركة ويتضمن العقد بنودا بشأن العلاقة بين عميل توصيل الغاز والشركة المنفذة.

علم المحرر ان الهيكلة الحالية لتمويل توصيل الغاز تضع فى الاعتبار التوسع الذى ينكشف من خلال التفاوض مع مجلس مدينة المنيا الجديدة لتوصيل الغاز لوحدات تلك المدينة من خلال الفرع الرئيسى للبنك الزراعى المصرى بمحافظة المنيا.

ومن نتائج اداء تمويل توصيل الغاز الطبيعى عبر البنك الزراعى المصرى والذى يصنف كتجزئة مصرفية جذب 2 مليون عميل حسابات جارية ومليون عميل تسهيل ائتمانى.

667 مليون جنيه عقود توصيل لـ452 ألف وحدة تنتظر برامج وتطبيقات التشغيل

أكثر من 6 آلاف موظف وودائع المصريين ..وراء نتائج أعماله

«بنك رئيسى».. تصنيف قطر الوطنى الأهلى فى القروض المشتركة للبترول والغاز

تمويل كل مشاريع توليد وتوزيع الكهرباء والطاقة بمصر

القاهرة تستحوذ على 9.2 مليار جنيه والمؤسسات الصناعية 14.9 مليار جنيه

تحليل: جمال فاضل

حافظ بنك قطر الوطنى الأهلى على تصنيف «بنك رئيسى» فى سوق القروض والتسهيلات المشتركة للمؤسسات الصناعية والخدمية والمشروعات القومية, كما تُظهر نتائج أعماله خلال آخر خمس سنوات، وكما تدلل محفظة تلك القروض والتسهيلات نهاية عام 2018, حيث بلغ رصيدها 21.027 مليار جنيه بمعدل نمو 20٪ يوازى زيادة قيمتها 3.518 مليار جنيه عن رصيد المحفظة ذاتها نهاية 2017 والبالغ 17.508 مليار جنيه وكان 14.571 مليار جنيه نهاية 2016.

من ناحية.. تدلل محفظة القروض والتسهيلات المشتركة على استمرار قيام البنك بدور فعال وحيوى فى ترتيب قروض مشتركة ضخمة فى السوق المصرى ضمنها تمويل الاحتياجات القومية من البترول والغاز لحد أن التقرير السنوى للبنك عن أعماله خلال 2017 الذى يعد الأحدث يورد ما نصه قيام البنك بـ "تمويل كل المشاريع المتعلقة بمجال توليد وتوزيع الكهرباء والطاقة بمصر"

من ناحية أخرى.. تدلل محفظة القروض والتسهيلات المشتركة على الرسالة الضمنية للإدارة التنفيذية العليا التى يترأسها محمد الديب وهيئة موظفى البنك المصرية وقاعدتها 6100 موظف التى ترد بأن مخزون الودائع لدى البنك البالغ 207.3 مليار جنيه نهاية ديسمبر 2018 – شاملة أموالا تبلغ 94.582 يملكها وأودعها أفراد مع الثقة المستدامة بالإدارة التنفيذية العليا - يتم توظيفه فى شرايين الاقتصاد القومى والمؤسسات الصناعية والخدمية.

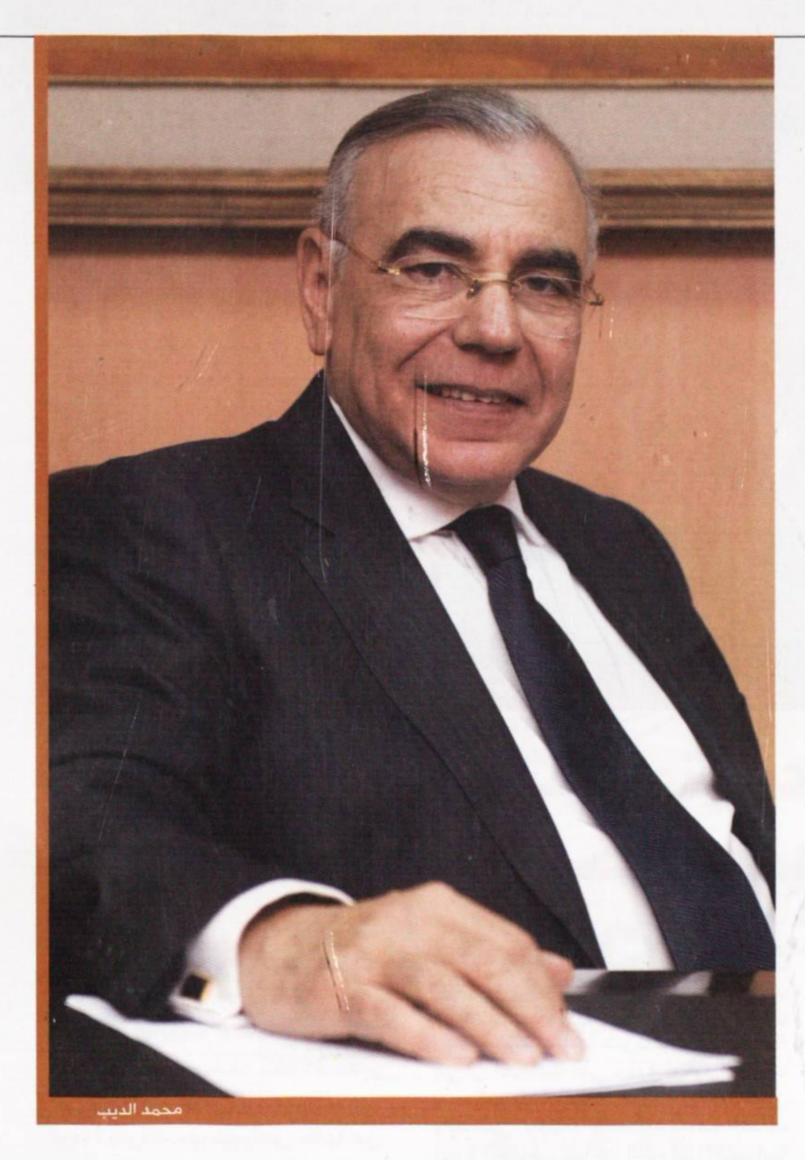
حسب التوزيع الجغرافى لمحفظة القروض والتسهيلات المشتركة استحوذت القاهرة على 9.247 مليار جنيه من رصيد المحفظة نهاية 2018, والدلتا 3.739 مليار جنيه، ويظهر التوزيع القطاعى أن حصة المؤسسات الصناعية من القروض والتسهيلات المشتركة بلغت 14.968 مليار جنيه والمؤسسات الخدمية 2.409 مليار جنيه.

وقبيل نهاية 2018 دفع البنك برسالة قوية إلى السوق وعملائه من الشركات التى يرتبط معها البنك بروابط قوية سواء كانت شركات محلية كبيرة أو تابعة لشركات متعددة الجنسيات، من خلال خدمة قطاع الشركات عبر تقديم منتجات مخصصة فى مجال الأعمال المصرفية والاستشارات المالية وتمويل المشاريع والتجارة وإدارة النقد والعملات الأجنبية.

دفع البنك برسالته من خلال بروتوكول تعاون وقعه مع هيئة قناة السويس بهدف دراسة المشاركة فى تمويل المشروعات المزمع إنشاؤها فى المنطقة الاقتصادية ذات الموقع الجغرافى الاقتصادى المتميز لقناة السويس، والعمل على جذب الاستثمارات إليها وتمويل المشروعات الكبرى بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، هو بروتوكول سينعكس أثره على قيمته ومعدل نمو محفظة القروض والتسهيلات المشتركة التى سيقود إدارتها وترتيبها البنك، بل سينعكس أثره على الحصة السوقية للبنك من القروض الكلية التى سجلت 7.84% نهاية سبتمبر 2018، ويرجح أن تكسر حاجز 10% قبل نهاية النصف الأول من 2019 فى إطار انتهاج البنك سياسات ائتمانية آمنة، كما يرجح بالنسبة للحصة

توقيع بروتوكول مع هيئة قناة السويس لدراسة المشاركة فى تم

3.5 مليار جنيه زيادة بمعدل نمو 20٪ لقروض وتسهيلات مشترك


محمد الديب

السوقية من الودائع - التى سجلت حتى سبتمبر 2018 - أن تسجل 10% نهاية سبتمبر 2019

فى 2018 تواجد البنك بقوة ضمن تحالف يضم 7 بنوك فاز بصفقة تدبير 23.4 مليار جنيه قرضا لصالح هيئة البترول بواقع 10 مليارات جنيه لكل بنك وشريحة بالعملة تعادل 740 مليون دولار موزعة على البنوك السبعة بهدف تمويل استيراد شحنات بترولية لمقابلة الاحتياجات المحلية بالإضافة إلى سداد جزء من مستحقات الشركاء الأجانب.

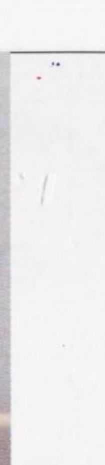
يقود تحليل محفظة القروض والتسهيلات المشتركة إلى أن التواصل المستمر والوقوف جنبا إلى جنب مع عملائه من الشركات كان إحدى نقاط القوة ليس فقط فى نمو محفظة قروض الشركات والمحافظة على هذا النمو، بل أيضا تحقيق نمو مستدام مع مخاطر مقبولة, كما يدلل وضع العلاقات بين البنك والشركات خلال العام ذاته المليء بالتحديات, هو العام الذى شهد دعم البنك لمختلف القطاعات حيث قاد وشارك فى ترتيب قروض ضخمة لتمويل قطاعات الطاقة والبنية التحتية ومواد البناء، فخلال الربع الأخير من عام 2016 شارك البنك فى تمويل معظم شركات المحمول للحصول على رخصة تشغيل الجيل الرابع.

أداء بعض عناصر التشغيل ببنك قطر خلال عامى 2017 - 2018 — بالألف جنيه

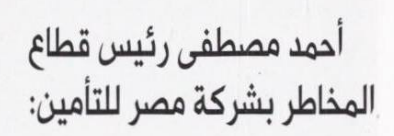
العنصر	2018	2017	الزيادة	معدل النمو
الودائع	207.349.945	186.676.655	20.273.290	23٪
ودائع الأفراد	94.582.833	81.324.912	13.257.921	16.30٪
ودائع المؤسسات	112.767.112	105.351.743	7.415.369	7.03٪
القروض والتسهيلات للعملاء (بالصافى)	138.249.357	113.015.038	25.234.319	22.3٪
قروض وتسهيلات مشتركة	21.027.425	17.508.677	3.518.748	20٪
قروض مباشرة	39.778.805	29.692.871	10.085.934	33.9٪
اعتمادات مستندية استيراد	2.516.528	4.842.858	2.326.330 (انخفاض)	-48٪
خطابات ضمان	39.879.063	40.288.788	409.725 (انخفاض)	-1.01٪
اعتمادات مستندية تصدير	801.942	137.772	664.170	482٪

ـــويل المشروعات المزمع إنشاؤها فى المنطقة الاقتصادية

ـــة ضخها منفردا ورصيد محفظته 21 مليار جنيه



أحمد مصطفى



أحمد مصطفى رئيس قطاع المخاطر بشركة مصر للتأمين:



الظروف الاقتصادية تحتم عدم توسع القطاع فى تأمين مخاطر عدم السداد

حوار: على قناوى

كشف أحمد مصطفى، رئيس قطاع المخاطر بشركة مصر للتأمين، أن قانون التامين الجديد ألزم الشركات برفع رأس مالها من 60 إلى 150 مليون جنيه، كما ألزم الشركات التى تعمل فى فرعى البترول والطيران برفع رأسمالها إلى 300 مليون جنيه، كما أن شركات تأمينات الممتلكات يمكن أن توفر وثائق تامين منخفضة الثمن قد لا تتعدى تكلفتها جنيها واحدا فى اليوم ما يزيد مساحة الوعى التأمينى كما يوسع قاعدة المتعاملين مع القطاع خلال الفترة المقبلة، مشيرا الى ان الدخول فى تغطيات كبيرة برأسمال منخفض يعرض الشركات للتعثر المالى وأن الملاءة المالية لشركات التأمين تحدد بشكل كبير قدرتها على تقديم خدمات متنوعة للعملاء.

ويشدد مصطفى فى حوار خاص على أن بعض فروع التغطيات مرتفعة المخاطر كالطيران والبترول تتطلب رءوس أموال ضخمة لتكتتب فيها شركات التأمين، لافتا إلى أن المحافظة على حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة ومنهم العملاء والمساهمون والعاملون وجهات التصنيف أهم أهداف إدارة المخاطر، كما ان الظروف الاقتصادية تحتم عدم توسع القطاع فى تأمين مخاطر عدم السداد.

وعن دور الشركات فى تأمين مخاطر عدم السداد يوضح أن نشاط التأمين يعد صناعة عالمية مثل القطاع المصرفى، وشركات التامين قادرة على تقديم اى تغطية تأمينية موجودة فى السوق العالمى، وهى قدرة ليست قاصرة على شركة مصر للتامين بل لدى جميع الشركات غير ان هناك فرقا بين الشركات فى الإمكانيات المادية وملاءتها المالية، فكلما زادت قدرة الشركات المالية زادت قدرتها على تقديم الخدمات المالية المتنوعة.

وقد ظهر واضحاً فى قانون التأمين الجديد، الذى غطى أمورا عدة تتعلق بالتشغيل من أهمها الملاءة المالية للشركات حيث ألزمها بمضاعفة رأسمالها ليصبح 150 مليونا بدلا من 60 مليون جنيه، ورفع رأس المال للشركات التى تكتتب فى فرعى البترول والطيران الى 300 مليون جنيه، حيث انها تواجه مخاطر مرتفعة جدا ما يحتم ان تتوافر لشركة التأمين القدرة والملاءة المالية لتحمل مثل هذه الأخطار.

يعتقد ان هيئة الرقابة المالية لديها الرغبة وهى تضع القانون ان تطور اللبنات الاولى لتطبيق معايير Solvency II فى السوق المصرية دعما لذلك التوجه خاصة أن المعايير الحالية تنظر للمخاطر التى تتعرض لها شركات التامين على انها مخاطر تتعلق بالاكتتاب فقط وتنكر كونها تتعرض ايضا لمخاطر أخرى لابد من التحوط تجاهها.

وأوضح أن بعض الشركات ستواجه مشاكل فى توفيق أوضاعها مع متطلبات القانون ولكن سمعة السوق هى الأهم فالشركات التى تستطيع توفيق أوضاعها طبقا لمتطلبات القانون الجديد ستكون لديها القدرة فى الاكتتاب التأمينى بملاءة مالية جيدة ومن لن تستطيع فيجب عليها ان تقلل من حجم المخاطر والاكتتابات الموجودة داخل محفظتها.

يشدد رئيس قطاع المخاطر بشركة مصر للتامين على جدوى ان تكون هناك معايير دولية مطبقة للملاءة المالية فى التأمين مثل معايير بازل 1و2و3 فى القطاع المصرفى، مستندا الى ان هناك علاقة تحكم الشركات والمخاطر التى تعمل فيها شركة التأمين وبين حجم راس المال الخاص بكل شركة على حدة، وبعض هذه المعايير اصبحت مطبقة فى بعض اسواق عربية مثل السوقين: الاردنى، والسعودى، وبالتالى هناك أسواق تامينية عديدة تعمل على تطوير تلك المعايير، والسوق المصرى فى احتياج شديد الى تلك المعايير مع الاخذ فى الاعتبار ان المخاطر لا تقتصر فقط على التامين بل هناك مخاطر اخرى مؤثرة كمخاطر الاستثمار ومخاطر ائتمان والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التشغيل، ومن ثم اذا استطاعت شركة التامين تغطية كل هذه المخاطر براسمالها فلها أن تعمل فى السوق بحرية، لافتا الى ان هيئة الرقابة المالية بما تملكه من كفاءات تعمل جاهدة فى اتجاه تطبيق تلك المعايير فى السوق المصرى.


حصن الأمان



تمويل

- الصناعة والمشروعات القومية
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- توصيل الغاز والمياه للمنازل
- التجزئة المصرفية والتمويل العقارى
- الأوعية الإدخارية بكافة أشكالها

مع تقديم كافة الخدمات المصرفية





www.idb.com.eg